



N°26/12

Geneva, 20<sup>th</sup> January 2012

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Secretariat of the High Commissioner for Human Rights / Chair-Rapporteur of the Working Group on discrimination against women in law and in practice, and with reference to the latter's note ref: WGdiscriminationwomen (2011-1) dated 08 December 2011, regarding the conduction of a thematic work in 2012 concerning the practices and significant legislative and policy reforms adopted for the advancement of women's rights and gender equality in times of political transition since the entry into force of the Convention on the Elimination of all Forms of Discrimination against Women in 1980, has the honour to enclose, herewith, the contribution of the Syrian Arab Republic concerning the above mentioned thematic work.

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic avails itself of this opportunity to renew to the Secretariat of the High Commissioner for Human Rights / Chair-Rapporteur of the Working Group on discrimination against women in law and in practice the assurances of its highest consideration.

Annex: ment.

Secretariat of the High Commissioner for Human Rights  
Chair-Rapporteur of the Working Group  
on discrimination against women  
in law and in practice  
Palais des Nations  
CH 1211 Genève 10

Fax : 022 917 90 06



OHCHR REGISTRY

23 JAN. 2012

Recipients :.....S.L.D.....  
.....  
.....  
.....

## دراسة حول واقع المرأة في الجولان السوري المحتل

ما يميز هذا المؤتمر كونه التجربة النسائية الأولى في الجولان التي تلقى بظلالها على واقع المرأة ، بعيدا عن الخطاب السياسي المباشر لواقع المرأة الجولانية بعد مرور أكثر من أربعين عاما من عمر الاحتلال الإسرائيلي. فقد حملت ولا تزال أعباءً اجتماعية واقتصادية، كانت عاملا في اعتبارها أكثر الفئات الاجتماعية عرضة للتهميش والانتقاص القيمي والمعنوي، مع فارق أن المرأة الريفية في الجولان خرجت إلى العمل الزراعي أسوة بالرجل، إلا أن وضعها الاجتماعي والاقتصادي لم يخرج من الدائرة الأسرية الضيقة، ولم يخرج هذا الإطار إلا أرغمت بحكم الواقع السياسي الجديد طرأ على الجولان في العام ١٩٦٧ على دخول معتزك العمل النضالي والسياسي ضد الاحتلال. فعاشت تجربة السجن والاعتقال والتحقيقات، (نساء معتقلات) (الأسيرة المحررة أمال محمود)، وشاركت الرجل العمل النضالي في كافة مجالات الحياة (الشهيدة غالية فرحات) في الوقت الذي لم تتعد منه على الطابع المحافظ لمكانتها في المجتمع.

إن واقع المرأة الجولانية هو جزء من واقع المرأة العربية بشكل عام وواقع المرأة في الأراضي العربية المحتلة بشكل خاص، إلا إن واقع الساحة الجولانية حمل وعلى مدار أربعين عاما خصوصيات، أثرت بطبيعة الحال ليس على دور ومكانه المرأة وإنما شمل كافة شرائح المجتمع الجولاني، بسبب انتهاج إسرائيل سياسة الحصار والإغلاق ومنع الجولانيين من التواصل الجغرافي مع محيطهم العربي، أو العالمي لغاية منتصف الثمانينيات، فمع منع إسرائيل لسكان الجولان من السفر خارج الجولان لطبيعة القوانين العسكرية الإسرائيلية الجائرة التي طبقت في الجولان لغاية العام ١٩٨١، وعدم التزام إسرائيل بمعاهدات جنيف الدولية الخاصة بالسكان المدنيين تحت الاحتلال، بقى الجولان يعاني من سياسة الحصار والبطش والقمع، وحافظت المرأة على دورها التقليدي في البيت والعمل الزراعي جنبا إلى جنب مع الرجل، مع مساهمتها النضالية والاجتماعية لغاية بدايات سنوات الثمانينيات وبدء تشكل وعي طبقي واجتماعي وسياسي، خلال انتفاضة شباط المجيدة عام ١٩٨٢ وما تلاها من إفرات ونتاجات اجتماعية عكست بنفسها على واقع الحركة النسائية في الجولان التي كانت وما زالت تعاني شأنها شأن كل الواقع الجولاني من تأثير الاحتلال على وحدة الأسر والعائلات الجولانية المشتته بين خطي وقف إطلاق النار بين الوطن الام سوريا والاحتلال الإسرائيلي، حيث بقيت المرأة الجولانية دون تواصل مع أفراد أسرتها التي شنتها الحرب

ان سياسة القمع والبطش الإسرائيلية تجاه أبناء الجولان، دفعت بالمرأة الجولانية إلى مقدمة المواجهات الشعبية سواء بالحراك السياسي العام أو أعمال الإغاثة والتضامن واستقبال الوفود والتعاطي مع وسائل الإعلام، الأمر الذي شكل نواة صلبة للعمل السياسي (النسوي) في الجولان المحتل ، حيث انخرطت المرأة في التعليم في بعض الكليات والمعاهد في المناطق الجغرافية القريبة للجولان بأرقام لم تكن ملحوظة، وانضوت بفاعلية في أول تجمع نسائي باسم اللجنة النسائية في الجولان التي تعاونت مع باقي المؤسسات العاملة في المجال الرياضي والاجتماعي والثقافي، وساهمت بشكل فعال في إدارة وعمل بعض الأنشطة التربوية على مختلف الأصعدة كإقامة الروضات والحضانات والمخيمات الصيفية والإشراف والمشاركة في العديد من الفعاليات الثقافية كالندوات ومعارض الكتاب وما شابة. وبدأت تظهر بوضوح ملامح التعاون الجماهيري مع الأرض المحتلة في المناطق الفلسطينية عام ١٩٤٨ و١٩٦٧، كأنشطة مشتركة أو مضيئة للعديد من فعاليات التضامن والمشاركة في مختلف المناسبات والأحداث مثل الأول أيار و٣٠ آذار يوم الأرض، وعيد المرأة العالمي والمناسبات الطارئة كمجازر الاحتلال التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني واللبناني . ، ووصلت المشاركة الفعالة حتى قطاع غزة البعيدة نسبيا عن الجولان المحتل، حيث شاركت النساء في وفود التضامن والتبرع بالدم لأهلنا في قطاع غزة، والتهنئة بتحرر الأسرى الفلسطينيين وأسرى الدوريات العرب من سجون الاحتلال الإسرائيلي .

عند أواسط الثمانينات غادرت الجولان المحتل أول دفعة من الفتيات إلى الاتحاد السوفيتي سابقا للتعليم الأكاديمي العالي حيث لم تتجاوز نسبة الطالبات ١٠% ، لكن هذه النسبة شكلت طفرة نوعية على واقع المرأة في الجولان، الذي تأثر بشكل جدي نحو الإيجاب بفتح الطريق للتعليم الجامعي في جامعة دمشق مع بداية سنوات التسعينيات حيث شكلت نسبة الطالبات حوالي ٤٠% من مجموع طلبة الجولان الدارسين في الوطن ، في مجالات عديدة كالطب وطب الأسنان والصيدلة والهندسة بشقيها المعماري والإنشائي وفرع الفنون والفنون الجميلة، والآثار والصحافة وعلم النفس الخ... وتشكل نسبة الخريجات اليوم حوالي ٣٠% من الاكاديميين في الجولان الذين يتعلمون في جامعة دمشق وجامعات اخرى.

إن التطور الذي شهدته الحركة النسائية في الجولان لم يكتب له النجاح لولا مواقف التضحية والبطولة التي جسدها المرأة في الجولان المحتل خلال مسيرة الكفاح الوطني والاجتماعي الذي كانت الحركة النسائية جزء لا يتجزأ منه، فالمرأة الجولانية بحفاظها على عادات وقيم ومسلكتها المجتمعية التقليدية المحافظ في الجولان ومراعاتها لحركة تطوره وتقدمه، والتزامها الثابت في الحفاظ على أجيال

تترعرع على المبادئ الأخلاقية والسياسية والوطنية التي تميز بها المجتمع الجولاني عبر مئات السنين، ساهمت في فرض احترام وتقدير المجتمع الذكوري الذي حاول بدون أدنى شك من عرقلة هذا التطور في بداياته إلا أن واقع الحركة النسائية في الجولان قد تجاوز مرحلة الارهاصات، والبدايات في المستوى المهني والاجتماعي على الأقل، وبقي في تراجع ملحوظ على المستوى السياسي. فعلى صعيد العمل المنتج فقد طرقت المرأة خلال العشر سنوات الماضية كافة ميادين الحياة الإنتاجية أسوة بالرجل من العمل الزراعي والإنساني الطبي ومرورا بالعمل الإداري والإعمال التجارية الحرة كالمحلات والصالونات.

ففي إحصائية أولية حتى العام ٢٠٠٧ يتبين أن عدد الخريجات في الجولان بلغ حوالي ١٢ طيبة في مجال الطب البشري والاختصاصي و١٥ في مجال طب الأسنان، إضافة إلى ٩ اختصاصيات في مجال المعالجة الفيزيائية، و ٧ ممرضات، واختصاصية أشعة والتراساوند واحدة. أما في مجال الثقافة فقد حققت المرأة نجاحات ملحوظة في هذا المجال، فبالإضافة إلى الأعمال الثقافية العامة برزت المرأة في مجال الفنون والإعلام والصحافة من خلال مشاركتها وإدارتها لمشاريع ثقافية مختلفة مثل إقامة معارض فنية وضوئية في مركز فاتح المدرس للثقافة والفنون، وفي مجال التربية وخدمات الاستشارة والتشخيص النفسي، والاجتماعي، ومجال الإبداع والفنون، أما على صعيد المدارس فهناك أكثر من ٢٤٠ سيدة تعمل داخل أروقة المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية بينهن مديرة مدرسة في قرية مسعدة. وفي مجال الصحافة هناك أربعة سيدات تخرجن من كلية الصحافة في جامعة دمشق، إضافة إلى بروز أسماء نسائية في مجال الأدب والشعر والغناء والتمثيل والإخراج المسرحي، وهناك ثلاثة سيدات يحملن شهادة محاماة في القانون الدولي، إضافة إلى العشرات من المحلات التجارية العامة والخاصة التي تديرها السيدات كصالونات الحلاقة ومراكز التجميل، ومراكز رياضية وإدارة حسابات في مؤسسات اقتصادية تعاونية أو خاصة، وشركات تأمين وبنوك. وقد استطاعت المرأة من اقتحام أعمال مهنية كانت حكرًا على المجتمع الذكوري كمهنة التجارة، والعمل ضمن مؤسسات دولية كمنظمة الأمم المتحدة حيث تعمل إحدى سيدات الجولان في مكتب المنسق العام للأمم المتحدة لشؤون الشرق الأوسط.

أما في المجال الزراعي فقد نمت في الجولان شريحة نسائية عاملة، وُلدت داخل أروقة المنشآت الاقتصادية الكبرى في الجولان البرادات (أماكن جمع وتخزين وتصنيف التفاح) حيث توفر هذه المنشآت المحلية عملاً للمئات من النساء في ظروف جيدة من ظروف العمل القريب من المنزل، إلا أنهم وكجزء لا يتجزأ من الواقع العام في الأراضي العربية المحتلة يخضعن لقوانين العمل الإسرائيلية

المجرفة بحق السكان العرب والتي تستغل الأيدي العاملة العربية في سوق العمل الإسرائيلي بأرخص الأثمان مقارنة مع الجهد المبذول ونتائج العمل الملموس

إن واقع المرأة في الجولان ورغم الطفرة التي أحدثتها نضال المرأة وانعكاسه على النساء الأمهات أيضا في طلب العلم وتحصيل شهادات أعلى في التحصيل العلمي، وتوجه السيدات تحت سن الأربعين بوجه خاص نحو الانخراط في مشاريع تنموية وتثقيفية لم يساعد على إيجاد حلول على مشاكل وقضايا المرأة السورية في الجولان، التي ما زالت تخضع بشكل أو بآخر إلى هيمنة المجتمع الذكوري الذي يخضع بدوره إلى قوانين الصراع الوطني والقومي مع الاحتلال، من حيث قانون العمل وفتح الإمكانيات وفرص العمل، والاستقرار الاقتصادي وانتعاشه في ظل أزمات الاحتلال الداخلية والخارجية، وحرمان الجولان المحتل من وضع خطط وأفاق اقتصادية وزراعية وعمرانية ذاتية تكفل تقدمه وانتعاشه، وخلق بدائل وطنية ومحلية تكون قادرة على توفير بنية اقتصادية وزراعية، وطنية بديلة تخفف ارتباط الجولان بالنظام الاقتصادي الإسرائيلي .

إن خروج المرأة للعمل في الجولان لم يؤدي لوجود وعي نقابي كما هو الأمر بالنسبة للرجال أيضا لكن الأمر يبقى كآفاق مستقبلية يمكن العمل عليها. إذا وجدت الرفاعة الملائمة والظروف المواتية للنشاط المؤسساتي المنظم، وهنا من الضروري إعداد دراسات وصيغ وحلول في كيفية انخراط هذه الشريحة المهمة في النظام المؤسساتي الوطني السوري بكافة الميادين، للبدء في وضع البدائل الوطنية عن الوضع القائم في الجولان المحتل.

إلا انه ورغم ما حققته المرأة في الجولان المحتل بنضالها ومثابرتها، إلا أنها لم تستطع انجاز اي مكاسب سياسية في نضالها الوطني والإنساني، أو أن تخلق حلولا لأشد قضايا المرأة الجولانية إيلا ما وعذابا متواصلا منذ أربعين عاما وهي قضية تشتت العائلات الجولانية بين جانبي خط وقف إطلاق النار، بسبب الرفض الإسرائيلي لكافة النداءات والطلبات الإنسانية والقانونية التي قدمت للسلطات بالسماح لنساء الجولان بزيارة والتقاء ذويهن في الوطن الام سوريا، وما زالت تلك السلطات تتعامل بمكياليين في تعاملها مع المجتمع الجولاني ، حيث تسمح فقط لرجال الدين سنويا من زيارة الأماكن المقدسة داخل الوطن الام سوريا، الأمر الذي يمكنهم من التقاء الأقارب والأهل وأفراد العائلة التي شتتها استمرار الاحتلال، وترفض وبحزم السماح لنساء الجولان من زيارة ذويهن أو التواصل معهن، وهنا تقع المرأة مرة أخرى ضحية التمييز والعنصرية التي عمل الاحتلال على ترسيخها وعرقلة عوامل انتهائها داخل المجتمع الجولاني وازداد تفاقم هذه القضية مع تغييبها

وان كانت قد ظهرت في السنوات الأخيرة بعض النشاطات مع تشكل لجنة من النساء اللواتي قدمن الى الجولان كعرائس وعددهن يقارب الـ ٥٠٠ امرأة قسم منهن مضى دون ان يتسنى لذويها من القاء نظرة الوداع، وتعمل اللجنة اليوم على إثارة قضيتهن والآلام الناجمة عن استمرار معاناتهن من خلال رسائل دولية واعتصامات ومناشدات وطرق قانونية أخرى. على امل اعتبار هذا المأساة تدخل في الأجندة الوطنية المحلية في الجولان والوطنية والدولية حتى تسمح في الآونة الأخيرة بزيارة عدد محدود من نساء الجولان ضمن وفد رجال الدين ومرة واحدة في العام..

إحدى عشرة امرأة هن ضحايا الرصاص والألغام الإسرائيلي في الجولان المحتل.

ثلاثة ضحايا من النساء استشهدن في حرب تشرين عام ١٩٧٣ جراء قصف إسرائيلي.

قدمت الحركة النسوية أول شهيدة في ١٩٨٧/٣/٨ وهي الشهيدة غالية فرحات أثناء تظاهرة في قرية بقعانا ضد الاحتلال الإسرائيلي

امرأة جولانية قادت إحدى خلايا حركة المقاومة الوطنية في الجولان في أوسط العام ١٩٧٣ ولغاية ١٩٧٤.

٧٥ امرأة جولانية تعرضن للاعتقال الإسرائيلي، وعایشن تجربة التحقيق في فروع اجهزة الاستخبارات الإسرائيلية " الشابك" ومعظهن تعرضن إلى الابتزاز والضرب او الاهانات والغرامات والاعتقال المنزلي، بسبب ضلوعهن في أعمال المقاومة أو لتهديد أقرباء لهن من خلايا المقاومة والضغط عليهم لانتزاع اعترافات..

امرأة جولانية واحدة، أمضت ٥ سنوات داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي. وهي الاسير المحررة امال محمود

٤ سيدات جولانيات يحملن شهادة في الصحافة والاعلام.

اذار ١٩٨٢ تشكيل أول اتحاد نسائي في الجزء المحتل من الجولان تحت اسم "الاتحاد النسائي في الجولان" بمبادرة من عدد من الناشطات

٢٠٠٨-٣-٣٠ اقامة معرض تسويقي للمنتوجات النسوية في الجولان، شمل على ١٧ محطة شملت الفنون الجميلة والأعمال اليدوية ومعرض الكتاب، وعدة محطات لمنتجات غذائية وزراعية محلية جولانية، وكان المعرض قد افتتح يوم الجمعة في

الثلاثين من ايار ٢٠٠٨ واستمر لغاية الاول من حزيران، بهدف ترويج منتوج النساء الجولانيات والمحافظة على التراث الشعبي وتشجيع الإنتاج اليدوي ودعم مكانة المرأة من خلال ترويج إنتاجها والمساهمة في تطوير الحركة الثقافية ودعمها في الجولان السوري المحتل، ايماناً منها بدور المرأة الجولانية الفعال بتجديد الانتماء للوطن وهذه الأرض المباركة وتشجيعاً للمنتوجات المحلية.

قائمة بأسماء نساء الجولان السوري المحتل اللواتي تعرضن إلى التحقيق والاعتقال والحكم الأمني والسياسي التعسفي الإسرائيلي منذ العام ١٩٦٧

- ١- المرحومة نسيم عويدات زوجة علي إبراهيم عويدات اعتقلت في سجن القنيطرة أواخر العام ١٩٦٧ لمدة ٧ أيام
- ٢- المرحومة تاج أبو جبل زوجة المرحوم حمد أبو جبل اعتقلت في سجن القنيطرة أواخر العام ١٩٦٧ لمدة ٧ أيام
- ٣- المرحومة بديعة عواد زوجة المرحوم مهنا حمود ابو صالح اعتقلت في سجن القنيطرة أواخر العام ١٩٦٧ لمدة ٧ أيام
- ٤- المرحومة جميلة علي أبو صالح زوجة المرحوم نايف فندي أبو صالح اعتقلت في سجن القنيطرة أواخر العام ١٩٦٧ لمدة ٧ أيام
- ٥- المرحومة جميلة القضماني زوجة المرحوم فارس اسعد القضماني من بلدة مجدل شمس اعتقلت في سجن القنيطرة في العام ١٩٦٧ لمدة ٧ أيام
- ٦- سميرة فارس القضماني من مجدل شمس اعتقلت مع والدتها في سجن القنيطرة في العام ١٩٦٧
- ٧- بديعة بريك زوجة فارس خاطر اعتقلت في سجن القنيطرة أواخر العام ١٩٦٧ لمدة ٣ أيام
- ٨- منيرة الصباغ زوجة جميل ابو صالح اعتقلت في سجن القنيطرة أواخر العام ١٩٦٧ لمدة ٧ أيام
- ٩- المرحومة المرحومة زاهية مرعي زوجة أبو هائل سليم مرعي من بلدة مجدل شمس استدعتها قوات الحكم العسكري للتحقيق معها بعد اعتقال زوجها سليم في العام ١٩٦٩، واحتجزتها لمدة يومين كوسيلة ضغط على زوجها لنزع اعترافات منه حول نشاطه الوطني.
- ١٠- حلوة مصطفى عمران ( من قرية عين قنية) اعتقلتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتهمة تقديم المساعدة للفدائيين، وتقديم الماء والطعام لهم بعد تنفيذ عملياتهم ضد قوات الاحتلال في الجولان في أوائل العام ١٩٦٨.
- ١١- المرحومة رسمية كنج أبو صالح زوجة الشيخ كمال كنج أبو صالح من بلدة مجدل شمس تم اعتقالها لمدة ٣ أيام للتحقيق معها حول نشاطات زوجها السياسية، وكوسيلة للضغط لانتزاعه معلومات عن زوجها وذلك في العام ١٩٧١ ١٠-سنية اسعد كنج أبو صالح زوجة منيب كنج أبو صالح